العرب
الخميس 2021/09/30
السنة 44 العدد 12195

المعارضة التركية تحمل أردوغان وحزبه مسؤولية تداعي الاقتصاد

خصوم الرئيس التركي يستغلون أخطاء الحكومة للدفع لإجراء انتخابات مبكرة

تستغل المعارضة التركية أخطاء النظام التركي بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان للدفع لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة، وتلعب المعارضة ورقة الاقتصاد وتداعيات السياسة الخارجية مع توعد واشنطن مؤخرا بالمزيد من العقوبات بسبب صفقة أس - 400، لتسجيل نقاط سياسية وتقوية شعبيتها وحضورها بالمشهد.

المعارضة التركية تنظم صفوفها من جديد

إسطنبول – وجه زعيم المعارضة التركية كمال كليتشدار أوغلو أحدث سهام الانتقادات لسياسات الحكومة والحزب الحاكم، متهما إياهما بالمسؤولية عن تردي الأوضاع الاقتصادية في تركيا نتيجة "السياسات الخاطئة" التي ينتهجانها.

واتهم كليتشدار أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري الطامح للوصول إلى سدة الحكم حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان بتدمير سياسات تركيا الخارجية بسبب "الخلافات غير العقلانية".

وأضاف في تدوينة على حسابه على تويتر، عقب مشاركته في اجتماع لقادة الرأي وممثلي المنظمات غير الحكومية "لقد دمرت المعارك اللاعقلانية للقصر سياستنا الخارجية الوطنية والسلمية وكل شيء آخر... سياسات حكومة العدالة والتنمية جلبت مشكلة فقر ومشكلة لاجئين بينما واصلت تجارتها وازدهرت".

> **أردوغان يواجه تحديات كبرى في الانتخابات المرتقبة في ظل انخفاض شعبيته والانشقاقات التي ضربت حزبه**

وتحاول المعارضة استغلال تراجع شعبية أردوغان والزخم الذي أفرزته الانتخابات المحلية التي أجريت عام 2019، وقادت المعارضة للفوز في أنقرة وإسطنبول وكبريات المدن التركية، على حساب حزب العدالة والتنمية الحاكم، للمرة الأولى منذ توليه حكم البلاد عام 2002.

كما تحاول المعارضة التركية الاستفادة من إحصاءات الاقتصاد المتراجعة بسبب جائحة كورونا وبسبب تراجع صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية وغلاء الأسعار وارتفاع البطالة، فضلا عن أجواء توحد بين أطياف المعارضة مختلفة التوجهات.

وتسعى المعارضة لإعادة توحيد صفوفها استعدادا للاستحقاقات الانتخابية.

وتتشاور أحزاب المعارضة في ما بينها لاتخاذ مواقف موحدة استعدادا للاستحقاق الانتخابي في عام 2023، فيما يبقى حزب الشعوب الديمقراطي لا ركنا أساسيا في أي تفاهمات انتخابية مقبلة.

وطالب الرئيس المشارك السابق المسجون حاليا لحزب الشعوب الديمقراطي صلاح الدين دميرطاش أحزاب المعارضة بأخذ حزبه على محمل الجد قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2023.

وحسب موقع أحوال تركية، فإن تركيا دخلت بالفعل أجواء الانتخابات، حتى لو كانت ستجرى في وقتها أو قبل الوقت المحدد في 2023، حيث يبذل كل فريق جهده كله لتحشيد الدعم له، إذا كان ذلك ممكنا، واستعادة ما فقده، والذهاب إلى الانتخابات عندما يظن أنه نجح في ذلك.

وتتواصل انتقادات المعارضة لنظام أردوغان خاصة بعدما تراجع سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار إلى أدنى مستوى على الإطلاق خلال الأيام القليلة الماضية وما ترتب على ذلك من تداعيات سلبية ألقت بظلالها على الاقتصاد بشكل عام، وذلك في ظل توتر في العلاقات التركية الأميركية وبعد أن قرر البنك المركزي التركي بشكل مفاجئ خفض أسعار الفائدة.

وبرأي متابعين، فإن هذا القرار يعد مؤشرا على أن صانعي القرار في المركزي التركي أذعنوا لضغوط أردوغان لخفض تكاليف الاقتراض، معتبرين أن هذه الخطوة تهدد أيضا بتقويض ثقة المستثمرين.

وكان 23 اقتصاديا شملهم استطلاع لوكالة "بلومبوغ" توقعوا جميعا باستثناء واحد أن يبقي المركزي التركي على معدل أسعار الفائدة الأساسية نظرا لارتفاع أسعار المستهلكين بشكل غير متوقع.

ولم يكن تدخل أردوغان لخفض سعر الفائدة وحده هو سبب تراجع قيمة العملة المحلية، وإنما تصريحاته أيضا عن عدم بدء مرحلة جيدة مع نظيره الأميركي جو بايدن وسط توقعات بدخول العلاقات التركية – الأميركية نفقا مظلما، حسبما يرى مراقبون.

فالرئيس التركي عاد من نيويورك بعد مشاركته في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة دون أن يلتقي بايدن، وأطلق تصريحات قبل عودته وبعدها وعبر الإعلام الأميركي، اتهم خلالها واشنطن بدعم جماعات "إرهابية" في سوريا بالسلاح، في إشارة إلى الأكراد.

وتترقب الأوساط التركية فرض عقوبات أميركية على أنقرة على خلفية سعي أردوغان للحصول على دفعة ثانية من منظومة إس – 400 الصاروخية من روسيا، بعدما قال إن واشنطن رفضت تسليم بلاده مقاتلات إف 35 التي دفعت أنقرة ثمنها البالغ مليارا و400 مليون دولار.

وتتوقع مصادر تركية أن تستمر المواقف الأميركية لحين إجراء الانتخابات المقررة في تركيا في يونيو 2023، ومن ثم يتواصل الجمود في بعض الملفات، ولا يتم التفاوض بشكل مباشر رغم التعاون في الملف الأفغاني، حيث تتم اللقاءات بشكل غير مباشر.

وفي ظل ضغوط داخلية يفرضها واقع اقتصادي صعب وملفات خارجية شائكة، يكاد لا يمر يوم في تركيا دون الحديث عن سيناريو الانتخابات البرلمانية والرئاسية المبكرة، حيث تدفع المعارضة إلى تبكيرها لتجرى بحلول نهاية العام المقبل، بحسب تصريحات لزعيمة "حزب الخير" ميرال أكشينار، وكليتشدار أوغلو.

إلا أن القرار الحاسم في هذه المسألة يرجع للتحالف الحاكم، صاحب الأغلبية في البرلمان، حيث تحتاج المعارضة إلى 400 صوت من أصل 600 بحسب الدستور للدفع بانتخابات مبكرة، أو عبر الدعوة إليها من رئيس الدولة.

وبغض النظر عن إجرائها في موعدها أو التعجيل بها، تشير أحدث استطلاعات للرأي إلى أن حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان يواجهان تحديات كبرى في هذه الانتخابات في ظل انخفاض شعبيته، والانشقاقات التي ضربت الحزب مؤخرا.

فرنسا ماضية بلا هوادة في معركتها ضد المتشددين

الحكومة تغلق مساجد وتحل جمعيات تروّج للإسلام المتطرف

باريس – تمضي فرنسا بلا هوادة في معركتها ضد المتشددين بتكثيف الرقابة على الجمعيات والمساجد التي تروج للإسلام المتطرف.

وأعلن وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان أنّ الحكومة باشرت إجراءات ترمي إلى إغلاق ستّة مساجد وحلّ عدد من الجمعيات وذلك بسبب ترويجها للإسلام المتطرّف.

وقال دارمانان في مقابلة مع صحيفة "لو فيغارو" الثلاثاء إنّ ثلث أماكن العبادة الـ89 "المشتبه بأنّها متطرّفة والمسجّلة في قوائم أجهزة الاستخبارات" تمّت مراقبتها منذ نوفمبر 2020.

وأضاف أنّ الحكومة "أطلقت إجراءات لإغلاق ستّة منها"، مشيراً إلى أنّ أماكن العبادة هذه تتوزّع على خمس مقاطعات فرنسية.

وشدّد الوزير الفرنسي على أنّ الأجهزة الأمنية وفي إطار مكافحتها لـ"الانفصالية" الإسلامية نفّذت منذ 2017 حوالي "24 ألف عملية تفتيش (...) و650 عملية إغلاق لأماكن يقصدها متشدّدون".

وأضاف أنّه سيطلب حلّ كلّ من دار النشر الإسلامية "نوى" و"رابطة الدفاع السوداء الأفريقية".

وأوضح أن "نوى"، ومقرّها في أرييج (جنوب) "تحرّض على إبادة اليهود وتفتي برجم المثليين جنسياً".

أمّا "رابطة الدفاع السوداء الأفريقية" التي أعلنت عن نفسها خلال تظاهرة ضدّ عنف الشرطة نظّمتها في يونيو 2020 أمام سفارة الولايات المتّحدة في باريس، فقال وزير الداخلية إنّه سيطلب حلّها لأنّها "تدعو إلى الكراهية والتمييز العنصري".

وشرح بالقول "في العام المقبل ستكون هناك 10 جمعيات أخرى عرضة لإجراءات الحلّ، بينها أربع ابتداءً من الشهر المقبل".

وصادق مجلس الدولة الفرنسي في سبتمبر الماضي على قرار الحكومة بحلّ كلّ من "التجمّع المناهض للإسلاموفوبيا في فرنسا" و"مدينة البركة". وكانت الحكومة قرّرت حلّ هاتين الجمعيّتين في نهاية 2020 إثر مقتل المدرّس صامويل باتي بقطع الرأس على يد شاب إسلامي.

وقال وزير الداخلية إنّه طلب من المحافظين منع "أي تغيير لتصريح إقامة لإمام مُعار" من دولة أجنبية.

وفي المقابلة لفت دارمانان إلى أنّ "عقد الالتزام الجمهوري" المنصوص عليه في قانون مكافحة "الانفصالية" والذي يرهن حصول الجمعيات على إعانات حكومية بمدى احترامها للقيم الجمهورية سيدخل "حيّز التنفيذ في يناير 2022".

> **الأجهزة الأمنية الفرنسية نفّذت منذ 2017 حوالي 24 ألف عملية تفتيش و650 عملية إغلاق لأماكن يقصدها متشدّدون**

وباتت فرنسا كما دول غربية أخرى ضحية لصراع المذاهب والجماعات الوافدة من الدول الإسلامية، حيث صار التطرف يهدد استقرارها وقيمها فضلا عن أمنها القومي بسبب أعمال العنف والقتل التي مورست على أراضيها، إضافة إلى قضية المقاتلين الأجانب.

ومنذ الأحداث الإرهابية الكبرى التي وقعت في العاصمة الفرنسية في نوفمبر 2015، تضاعفت رغبة الحكومة في السيطرة على تمويل وتوجّهات وإدارة المساجد على أراضيها، والعمل على إبعاد المتشدّدين والمتبرعين من أصحاب الأجندات الخفية الذين يُغدِقون الفكر المتطرف من مبدأ التمويل مقابل التأييد والتنفيذ.

رقابة أمنية مستمرة

كير ستارمر أمام تحدي إقناع حزب العمال البريطاني بإعادة انتخابه

الانقسامات تهدد طموح العمال إلى انتزاع السلطة من المحافظين

لندن – يجد كير ستارمر نفسه أمام مهمة صعبة لإقناع أعضاء حزب العمال البريطاني بأن لديه القدرات الكافية لانتزاع السلطة من بوريس جونسون والتغلب على الانقسامات التي تمزق هذا التشكيل المعارض خلال مؤتمره المنعقد في برايتون.

وهذه هي المرة الأولى منذ توليه رئاسة الحزب في أبريل 2020 التي يخاطب فيها ستارمر أعضاء حزبه في المنتجع الساحلي بجنوب إنجلترا بعد أن حالت الجائحة دون ذلك.

ويُنتظر أن يوضح المحامي السابق البالغ من العمر 59 عاما رؤيته للمملكة المتحدة في خطاب ختامي مُرتقب يأمل من خلاله إسكات منتقديه الذين يتهمونه بضعف التواصل وعدم القدرة على وضع حد لسلسلة من الهزائم الانتخابية.

ويهدف ستارمر في انتخابات 2024 التشريعية إلى انتزاع السلطة من المحافظين بقيادة جونسون الذين مازالوا مستفيدين من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق ذلك، عليه أن يجعل حزب العمل "ركيزة" تتطلع إليها البلاد.

ووفق مقتطف من خطابه الذي يؤكد فيه خطه الوسطي، يقول ستارمر "في كثير من الأحيان في تاريخ هذا الحزب، كان حلمنا في بناء مجتمع جيد يصطدم بالاعتقاد بأننا لن ندير اقتصادا قويا. تحت قيادتي، نحن ملتزمون بتحقيق كل منهما".

وقال لشبكة سكاي نيوز "أريد أن يركز حزبنا على بلدنا، على ما يهم الأسر العاملة" مثل التعليم والأمن الوظيفي ونظام صحي ناجح.

وبعد أكثر من عشر سنوات من حكم المحافظين وعام ونصف العام من وباء خلف أكثر من 136 ألف وفاة، يمكن أن تكون أمام ستارمر فرصة كبيرة خاصة وأن الحكومة غارقة في أزمة الوقود ومشكلة إمدادات المتاجر الكبرى التي تفاقمت بسبب بريكست.

لكن هذا المؤتمر الذي قدم على أنه يمثل فرصة سانحة لزعيم المعارضة ليؤكد نفسه ويوحد صفوف حزبه، أبرز منذ افتتاحه السبت الصراعات الداخلية التي تعصف به.

فالعلاقة متأزمة مع الجناح اليساري للحزب الذي مازال وفيا لسلفه جيريمي كوربين. فهذا الجناح يتعارض مع ستارمر الأكثر اعتدالا لاسيما بسبب إصلاحه لإجراءات اختيار زعيم الحزب أو التراجع عن التزامه بتأميم عمالقة الطاقة.

وبلغت هذه التوترات ذروتها الاثنين مع استقالة عضو "حكومة الظل" آندي ماكدونالد بحجة الخلاف على مستوى الحد الأدنى للأجور، لكن حلفاء ستارمر استنكروا ذلك واعتبروه محاولة "تخريب". وقال ماكدونالد إن "حركتنا منقسمة أكثر من أي وقت مضى". وبرحيله سيتراجع إلى المستوى الثاني وعد الحزب باستثمار العشرات من المليارات لصالح المناخ.

وحتى قادة الحزب يعبرون عن الخوف من تفويت ستارمر فرصة ذهبية لمهاجمة حكومة جونسون على الرغم من أنه شجب "الفوضى" التي غرقت فيها البلاد بسبب "النقص التام في الاستعداد" لدى الحكومة حيال أزمة توزيع الوقود.

فقد حذر جون ماكدونيل، أحد المقربين من كوربين، عبر إذاعة تايمز راديو من أنه "إذا أبلى كير الأربعاء بلاء حسنا، فسيتمكن من رفع معنويات الجميع والمضي قدما. وإلا، وإذا لم نتقدم في استطلاعات الرأي، فإن كير ذكي بما يكفي لتقييم مستقبله".

وفي الأساس، لم تكن طريق توليه منصب زعيم حزب العمل مفروشة بالورود. فقد ورث خلال أول إغلاق في بريطانيا حزبا مترددا حيال بريكست ومكانته السياسية وغارقا في اتهامات بمعاداة السامية المزمنة وينوء تحت ثقل هزيمته في انتخابات 2019 التشريعية عندما سجل أسوأ نتيجة له في خلال 85 عاما والرابعة على التوالي.

طالبان تحذر واشنطن من عواقب انتهاك المجال الجوي الأفغاني

كابول – حذرت حركة طالبان الإسلامية الأربعاء من العواقب إذا لم توقف الولايات المتحدة إطلاق طائرات مسيرة في المجال الجوي الأفغاني.

وقالت طالبان في بيان على تويتر "الولايات المتحدة انتهكت بتسيير هذه الطائرات في أفغانستان جميع الحقوق والقوانين الدولية وكذلك التزاما قطعته لطالبان في الدوحة بدولة قطر".

وأوضح المتحدث باسم الحكومة ذبيح الله مجاهد في بيان أن "غارات الطائرات المسيرة الأميركية داخل أفغانستان تعد خرقا للأمن القومي".

وأضاف "رأينا الولايات المتحدة مؤخرا تنتهك جميع الحقوق الدولية والقانون الدولي والتزاماتها تجاه أفغانستان، حيث يتم غزو الأجواء الأفغانية من قبل الطائرات الأميركية المسيرة".

وشدد على أن "الدول هي المالكة الوحيدة لسيادتها الإقليمية والجوية بموجب القوانين الدولية، ولذلك فإن الإمارة الإسلامية بصفتها الكيان القانوني الوحيد لأفغانستان هي الوصي على الأراضي الأفغانية ومجالها الجوي".

وخلال الوجود الأميركي في أفغانستان على مدار الأعوام العشرين الماضية، كانت الطائرات المسيرة إحدى الأدوات الرئيسية للحرب المستخدمة لجمع المعلومات الاستخباراتية عن أنشطة طالبان ومخابئها.

ذبيح الله مجاهد

الحركة هي الوصية على الأراضي الأفغانية ومجالها الجوي

وقد أدى استخدام الطائرات المسيرة إلى درء خطر المسلحين إلى حد كبير.

ومع ذلك، فإن استخدام الطائرات المسيرة لم يحقق دائما الأهداف المرجوة، حيث تسببت في وقوع إصابات بين المدنيين من حين إلى آخر.

وكانت آخر غارة جوية أميركية بطائرة مسيرة على ما يبدو في أفغانستان قد تم شنها في التاسع والعشرين من أغسطس في العاصمة كابول، وخلفت 10 قتلى مدنيين جميعهم أفراد من نفس العائلة، بما في ذلك طفل يبلغ من العمر عامين.